

السنة الأولى ماستر

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

المادة : النظام العسكري الفرنسي في الجزائر 1830- 1870

مظاهر سياسية فرنسا الإدماجية :

لقد أظهرت فرنسا نيتها لإدماج الجزائر من خلال شروعاتها في إصدار قرارات وقوانين وذلك ما تجسد حقيقة منذ 1834م إلى غاية 1881م، حيث تمثلت مظاهر سياستها فيما يلي :

1-قوانين إلحاق الجزائر بفرنسا:

1-1 قرار سنة 1834:

أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بتاريخ 22 جويلية 1834م وهو أمر ملكي يقضي بتحويل الجزائر من منطقة تخضع للاحتلال العسكري فرنسي إلى إحدى الممتلكات الفرنسية¹في شكل مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحربية، وفي نفس الوقت يعترف هذا القرار بالاحتلال كحقيقة واقعية وهو ما يعتبره المؤرخون خاصة الفرنسيون أنه بمثابة شهادة الميلاد الحقيقية للجزائر.

مضمونه :تضمن القرار على ما يلي :

_ انشاء منصب حاكم عام عسكري يتم اختياره من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر، وهو مكلف بإدارة الشؤون العسكرية والمدينة كالقيادة العسكرية والإدارة العليا فإنه يمارس سلطة حاكم المستعمرة وهذا بتفويض من الملك.

يساعده في مهامه كل من المجلس الاستشاري المكلف بدراسة المسائل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمجلس الأعلى للحكومة المكلف بدراسة الضرائب وتحضير الميزانية، وقد اختير الجنرال دروبي إيرلون كأول حاكم عام ليمثل هذا المنصب ابتداء من شهر جويلية 1834م.

-تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث دويلات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام وكل ولاية قسمت إلى دوائر وبلديات تماما مثلما كان الحال في فرنسا، والشيء الجديد الذي جاءت بها فرنسا إضافة إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال هو انشاء البلديات في المدن وقرى المعمرين وما عدا ذلك بقي مثلما كان فتم في نفس السنة انشاء بلديات مثل عنابة، بجاية، مستغانم ووهران وتكون تحت سلطة المسؤول الإداري والمالي ويتم تعيين أعضاء المجالس البلدية من طرف الحاكم العام.

1-2-دستور 1848:

صدر هذا القانون في 4 نوفمبر 1848م وأهم ما جاء فيه أن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، ولكن حكمها سيكون بقوانين استثنائية، ويقسمها إلى ثلاث مقاطعات مكملة للمديريات الإدارية في فرنسا، وهذا بموجب قرار 09 ديسمبر 1848م، وبالتالي فإن الإجراءات الادماجية التي ذكرت في قرار 1834م و1848م قد جعلت الجزائر أرض شاغرة مع كل ما يلزم من إزالة ذاتيتها التاريخية وشخصيتها الوطنية، كما أدى إلى حلها كدولة وعلى منع تطورها الطبيعي، وهذا ما يؤكد شعار الذي رفعه الفرنسيون "الجزائر قطعة فرنسية".

1-3- فرنسا الإدارية:

جريت الحكومة الفرنسية عدة أنواع من الحكم المباشر في أرض الجزائر إلا أنها كانت تعتمد عند كل تجربة جديدة على ابعاد العنصر المسلم من الحكم ومن أمثلة تلك التنظيمات الإدارية نذكر:

الوالي العام: يعينه مجلس الوزراء ويمثل السلطة الفرنسية يتلقى الأوامر من وزير الداخلية، يترأس الإدارات الحكومية التي تشمل الولاية العامة وهي: الإدارة الداخلية، الإدارة المالية، إدارة البريد، الاشغال العمومية، المواصلات، الفلاحة... الخ، وكل مصلحة من هذه المصالح يتولى أمرها: المدير العام وهو موظف فرنسي ويباشر العمل فيها مئات الموظفين الفرنسيين، ولا يوجد من بين خمسة آلاف موظف إلا ثمانية رجال من المسلمين.

أما عن العمالات فقد كانت بلاد الجزائر قبل الثورة التحريرية مقسمة إلى ثلاث عمالات أو مقاطعات فرنسية: الجزائر وقسنطينة ووهران، أما الصحراء أو بلاد الجنوب الواقعة تحت جبال الاطلس الصحراوي فيحكمها النظام العسكري

ودائما في إطار التنظيمات الإدارية وتحديدًا منذ سنة 1871م، نجد ان الجزائر انفردت دون غيرها من المستعمرات الفرنسية بنوع خاص من البلديات بحيث تصير الجزائر فرنسية بالقوة وهو ما يتضح جليا من خلال تقسيم الجزائر داخليا الى ثلاث ولايات في الشمال وكل ولاية قسم إلى نوعين من البلديات:

بلديات ذات صلاحيات كاملة: (communes de pleins exercices)

حيث كان عدد الكولون فيها كثير، وهي لا تختلف كثيرا عن النظام المعمول به في فرنسا حيث ينتخب الكولون رئيس بلدتهم بأنفسهم دون تدخل من الحاكم العام.

البلديات المختلطة: (communes mixtes)

كان عدد الكولون محدود والأهالي يمثلون النسبة الكبرى بحيث تصل نسبتهم إلى 58% ولكن هذا بالاسم فقط، وما يؤكد ذلك أن هذه البلديات كانت خاضعة للرقابة المباشرة من طرف إداريين فرنسيين يعينون من طرف الحاكم العام، وكانت لهم سلطات كثيرة حيث يستطيعون التصرف دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

وهكذا يمكننا الإشارة إلى وجه من وجوه الفرنسية الإدارية الجزائرية

2- مصادرة الأراضي وتجسيد الاستيطان بموجب قوانين جائزة:

اتبعت فرنسا عدت أساليب من أجل الاستلاء على مصادر الثروة الجزائرية ومن ذلك مصادرة الأراضي الخصبة لتسليمها إلى المستوطنين الأجانب

2-1 مصادرة الأراضي:

1 ملكيات الأراضي في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي:

قبل أن نتحدث عن مصادرة الأراضي ونقل الملكية بموجب قوانين جائزة، يجب أن نتعرف أولاً على الملكيات التي وجدها الفرنسيون قائمة عند احتلالهم للجزائر ملكية العرش أو أراضي العروش: يمكن اعتبارها ملكية مشتركة يملك كل واحد من أعضائها جزء معين من الأرض الفلاحة، وهي ملكية قبلية جماعية.

ويطلق عليها كذلك أراضي المشاع والتي تتصرف فيها القبلية وتستثمرها دون أن يكون لها حق في بيعها.

- أراضي البايك: وهي أراضي الدومين، أو أراضي الدولة التي تمثل إرث أراضي البايك
- أراضي الملكية الخاصة أو الملكية الفردية:

وتكون عن طريق التملك الفردي وقد كانت نادرة ومن ذلك نذكر مثال عن ملكية الجزائري حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرأة، فقد كانت له مزارع في متيجة كملكية خاصة، بها عشر آلاف رأس غنم و600 رأس بقر و400 ثور الحراثة... إلخ، وقد كان تاجرا في مدينة الجزائر، لكن متاجرته ستعرض للنهب والسلب بعد الاحتلال.

- أملاك الأحباس: وهي أراضي الحبس (الأوقاف) وقد كان القضاة والأئمة لهم قرار والسلطة في تسيير أملاك الأحباس والوقف.

وبوضع الإدارة الفرنسية يدها على هذه الأنواع من الممتلكات كشفت عن نية تحويل الجزائر إلى ولاية فرنسية، ونضرا لقدوم عدد من الأوربيين خلال السنوات الأولى من الاحتلال كان لابد من توفير الأراضي الزراعية الخصبة له وهو ما يؤكد الجنرال بيجو (BUGEAUD) قائلاً: "يجب القيام بغزو فرنسي وأوربي واسع ... فحيث يوجد الماء الصالح والأرض الخصبة ينبغي أن نوطن المعمرين دون أي اعتبار لمن تكون ملكية هذه الأرض ويجب أن نوزعها ونسجلها ملكا لها، وعلينا أخيراً أن نسير إلى غاية ثابتة وان نتوصل إلى تأسيس ولاية فرنسية..."

القوانين الاستعمارية لمصادرة الأراضي:

أصدرت الإدارة الفرنسية العديد من القوانين التي تخولها حق تفتيت ملكية تلك الأراضي بكافة أشكالها نذكر منها:

مرسوم 22 جويلية 1834:

أعلنت ان الجزائر من الأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا وبالتالي يبيح للإدارة الفرنسية التصرف في تلك الممتلكات بكل حرية مطلقة وكأنها صاحبة الأرض

قرار 12 أبريل 1841:

أباحت الإدارة الفرنسية فيه إلى كل فرنسي يملك رصيد مالي يتراوح ما بين 1200 و1500 فرنك بحيازة(امتلاك) قطعة مرسوم أرض من الدولة تبلغ مساحتها ما بين 4 إلى 12 هكتار.

24 مارس 1843م:

الفرنسية ولغياب جل أصحابها لأسباب متعددة منها الهجرة أو الاختفاء أو الانضمام للمقاومة، ضف يقضي بمصادرة أراضي القبائل التي شاركت في مقاومة الاحتلال، كما اغتصبت أراضي البايلك وأراضي الأوقاف(الحبوس) وضمت إلى أملاك الدولة، ومن هذا المرسوم كانت تتم نقل ملكية (سرقة الأرض) بطريقة مقننة

قانون 01 أكتوبر 1844م و21 جويلية 1846م:

نص هذان القراران على مصادرة الأراضي غير الصالحة للزراعة والتي لم تبرر وتثبت ملكيتها بعقود المصالح الفرنسية، وقد منح قانون 1844م مدة ثلاثة أشهر لاستظهار الوثائق وتقديم العقود وإعادة تسجيل على مستوى المصالح إلى الجهل بهذه الأمور فقد اعتبر هذان القراران الأرض شاغرة وأنه بإمكان الإدارة التصرف فيها وهذا من اجل تسهيل عملية انتقال الملكيات للأوروبيين ودعم الاستيطان.

قرار 31 أكتوبر 1845م: بموجب هذا القرار تم الاستلاء على أراضي المشاركين في المقاومة ضد الاحتلال.

مرسوم 16 جوان 1851:

هو المرسوم العقاري الذي يمنح الحق للإدارة الفرنسية في الحصول على أراضي العرش والذي يقسم الأحوال العقارية حسب الترتيب الفرنسي، والذي يهمننا من هذا المرسوم أو القانون أن تطبيقه أدى إلى الضرر الكبير بالأهالي الذين اضاعوا الكثير من ممتلكاتهم، فبموجب مرسوم 1844م وقانون 1851م نزعتم سلطات الاحتلال ملكية ثلاث هكتار من أفضل الأراضي الزراعية الجزائرية وتوزيعها على المعمرين.

القرار المشيخي 22 أفريل 1863:

صدر هذا القانون عن مجلس الشيوخ السيناتورسكونسيلت، وقد نص على أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، وأمر القانون الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزعها على القرى المختلفة الموجودة عليها، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة، وقد سهل هذا

القانون على الإدارة الفرنسية استخدام وسائل قضائية من أجل شراء قطع الأرض من ملاكها الجزائريين وهذا بعدما كان الأمر صعب في ظل الملكية الجماعية أو المشاع (المشتركة).

وقد كانت آثاره سلبية على الجزائريين ، بحيث أنه قام بتدمير أراضي العرش وتقسيم القبائل والعروش وأدخلها في نزاعات دموية وقضائية لا حدود لها والأخطر من ذلك أنه قضى على روح الجماعة بين العرب، وهذا بهدف خلق ملكية فردية خاصة، ليسهل فيما بعد نقلها إلى المستوطنين الذين اتت بهم من أوروبا و خاصة فرنسا، ثم إن هذه الأخيرة بعدما رأت إن المجتمع الجزائري متعايش متآقلم ومتضامن ومتحد فيما بين فئات مجتمعه لجأت إلى الجانب الاقتصادي لزعزعة هذا المجتمع من داخل وهذا من خلال الأرض ومحاولة تقسيمها إلى ملكيات خاصة وفردية.

قرار 31 مارس 1871:

بموجب صودرت الأملاك المنقولة وغير المنقولة للمنضمين لثورة 1871م بحيث أنه ما بين 1871م و1900م وصل مجموع الأراضي المسلمين المأخوذة من طرف الإدارة الفرنسية حوالي 287 ألف هكتار .

قانون وارنيه (warnier) سنة 1873:

يقضي هذا القانون على الملكية الجماعية للأرض وتفتيتها، وإلغاء حق الشفعة الإسلامي الذي يلزم البائع المسلم بأن يبيع أرضه لجاره المسلم، وإلا تخرج من أيدي إسلامية، وفي هذا القانون يكفي ان يتخلى فرد من أفراد القبيلة عن نصيبه من الملكية المشتركة، فتقسم الملكية وتتحول إلى ملكية فردية، ومن ثمة يسهل بيعها للمستوطنين، وهناك طريقة أخرى لانتزاع الأراضي وهي أن عملية التقسيم نفسها أحيانا تؤدي إلى خلافات والتي لا تنتهي إلا في المحاكم، وهناك يعمل القضاة والمحامون الفرنسيون على رفع تكاليف القضاء بمبالغ تساوي أحيانا قيمة أكثر من قيمة الأرض المتنازع عليها وبالتالي فإن عملية شرائها لصالح المستوطنين ستكون سهلة.

قانون 1887:

جاء هذا القانون تكملة لقانون 1873م والذي يسمح ببيع الأراضي المشاعة (أراضي العروش)، في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا ومن ثمة تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستلاء على 957 ألف هكتار مجانا والتي كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة وهذا ما بين 1887م و1889م.

وفي الحقيقة فإن القانونين العقاريين 1873م و1887م كانا خطوة أخرى عجلت عملية تفكيك الأراضي لأنها فرضت تقسيم أراضي القبائل المشتركة باعتبار أن الملكية الجماعية غير قانونية في الجزائر وبالتالي ألحقا ضرر على ممتلكات الخواص والعروش فنشطت بذلك عملية استملاك الأراضي وأصبح الملاك الصغار يبيعون قطع أرضهم التي فصلت عن العرش للكولون بعد تسهيل إجراءات البيع كما ذكرنا سابقا.

وعلى غرار هذه القوانين الجائرة اعتمدت الإدارة الفرنسية على شركات كبرى في شراء واستغلال الأراضي ونذكر على سبيل المثال:

- حصول الشركة السويسرية: (la compagnie genevoise) على 25 ألف هكتار سنة 1853م.
 - حصول الشركة العامة الجزائرية: (la société générale algérienne) التي أصبح اسمها في سنة 1877م "الشركة الجزائرية" (la compagnie algérienne) على 100 ألف هكتار.
- ولم تكتف الإدارة الفرنسية بالأراضي الزراعية، وإنما وجهت أنظارها إلى الغابات التي كانت أراضي خصبة ومصدرا للصناعات المحلية حيث استولت الشركات الخاصة على 100 ألف هكتار خلال سنتي 1862م و1863م، مع ضم بقية الغابات إلى أملاك الدولة وهناك مثال آخر وهو ما حاز عليه المقول الباريسي "دومونيشي" قدره 2672 هكتار في تيبازة سنة 1854م بعد طرد 69 أسرة جزائرية منها.
- وعندما تمكنت من الاستلاء على الأرض الجزائرية بموجب قوانين ومراسيم أصبح نقلها وتمليكها للمستوطنين عملية سهلة .

2-2 تجسيد الاستيطان:

شجعت الإدارة الفرنسية سياسة الاستيطان في الجزائر، ونجد على رأسها الجنرال كلوزيلاندي قال للمستوطنين سنة 1835م: "لكم ان تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق الي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف نعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون".

وكان الهدف من تشجيع الهجرة الاستيطانية هو ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وجعل الجزائر مقاطعة فرنسية وفي هذا الصدد نستشفي قول الجنرال لاموريسير: "... الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل ان نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين... ولهذا ينبغي أن نبذل جميع مساعي لترغيب أكبر عد ممكن من المعمرين في المجيء فورا إلى الجزائر...".

ويظهر لنا أن فرنسا عرضت عدة امتيازات لجلب أكبر عدد من المعمرين الاوربيين منها: دفع تكاليف السفر، تعويضات الإقامة، توزيع الأراضي الفلاحية مجانا، إنشاء مساكن لهم، مدهم بالحبوب والمواشي حتى يصبحوا قادرين على استغلال الأرض بأنفسهم، كذلك الحق في التجنس بالجنسية الفرنسية مع احتفاظ الأجانب بجنسياتهم الاصلية.

ونتيجة لذلك ازداد عدد المستوطنين باطراد بعد الاحتلال بسنوات قليلة، ويتضح ذلك من خلال عرضنا لبعض السنوات التي ازدادت فيها وتيرة الاستيطان، بحيث بلغ عددهم 25 ألف نسمة سنة 1839م وفي سنة

1843م وصل إلى المراسي الجزائرية 42 ألف أوربي، وبالتالي بلغ عددهم 1609 ألف نسمة سنة 1866م توافد عدد الجزائريين 217990 أوربي، 122119 من الفرنسيين و58510 من الإسبان و16655 من الايطاليين و10627 من المالطيين والإنجليز والباقي والسويسريين وبالتالي فإنه في سنة 1876م بلغ عدد المستوطنين و344 ألف نسمة. فبعد حرب 1870م قامت فرنسا بترحيل سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر مع وعدهم ب 10 آلاف هكتار من الأراضي، ولكن بعد فشلهم في الفلاحة استقر منهم سوى 387 عائلة من أصل 1183، وهكذا فلم يبقى للجزائريين من الأراضي سوى الأراضي الصخرية في الجبال ورمال الصحراء، ويقول في الأمر الجنرال دوروفيقو (de Rovigo) حاكم الجزائر: " لا بد من دفع عرب الجزائر بعيدا كالحوانات المتوحشة التي تغادر المناطق المأهولة، لا بد من دحرها إلى الصحراء أمام التقدم البطيء لمؤسساتنا وان نلقي بهم دوما رمال الصحراء".

3- محاولات طمس المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية:

عمدت فرنسا إلى طمس وتشويه معالم الثقافة الجزائرية ومنه إلى تحطيم المقومات الشخصية الجزائرية بما في ذلك الدين الإسلامي واللغة العربية اللتان اعتبرتاهما العدوتان فهما يعيقان المشروع الاستعماري الإدماجي ولأن الاستعمار يعلم أن لا بقاء له معهما.

لذلك اتبعت عدة إجراءات، واستخدمت وسائل متنوعة لتدمير هذه المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية.

3-1 محاربة اللغة العربية:

لقد كانت المنظومة الاستعمارية تدرك جيدا ما مدى اختلاف الشخصية العربية عن الشخصية الفرنسية أرض ولغة وثقافة، وكانت البداية بمجال التعليم، فقد كانت فرنسا ترى فيها أنجح وسيلة لتحقيق سياستها. عمدت فرنسا إلى تمزيق الشخصية الوطنية، وذلك بضرب مقوماتها من الداخل والعمل على تشتيت وحدتها وفصلها عن محيطها العربي. وبما أن اللغة العربية تعتبر من أهم المقومات الأساسية للشخصية فقد اتبعت في مسعاها أساليب مختلفة منها إصدار قوانين وتشريعات خطيرة ضد اللغة العربية والتعليم العربي مثل:

مرسوم 14 جويلية 1850م:

بمقتضاه بادرت السلطات الفرنسية العسكرية إلى تأسيس المدارس الفرنسية في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة ومستغانم إلا أن هذه المدارس جاءت لتحقيق اهداف استعمارية، والهدف المنشود ليس تكوين موظفين خاصين ولا لتحضير مدرسين للتعليم العمومي، وإنما تكوين رجال يمكنهم المساعدة على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات الحضارة الفرنسية

2محاولة نشر اللغة الفرنسية وفرنسة التعليم:

فبعدما عملت فرنسا بكل وسائلها وإمكانيتها البشرية والعلمية والقانونية على اضعاف اعتزاز الجزائريين بانتمائهم العربي ومحاولة غرس الانبهار بالحضارة الاوربية الفرنسية عن طريق التعليم الفرنسي بحيث أن المدرسة الفرنسية لا تواجه اللغة العربية مباشرة عندما تريد القضاء على روح الوطنية وإنما تتجاهلها ولا تتكلم عنها لأنها تهدد وجود وسيطرة الفرنسيين في الجزائر.

يرى بعض المؤرخين الفرنسيين أن التعليم الفرنسي يهدف إلى تحقيق الإدماج الثقافي، ولهذا نجد أن الإدارة الفرنسية عملت على تكوين جهاز من المدرسين ليقوموا بمهمة نشر اللغة الفرنسية في الوسط الجزائري، غير أن اللغة الفرنسية التي أرادوا تعليمها هي لغة الشارع لأنهم يعتقدون أن تعليم قواعدها وقوانينها هو شيء عظيم، وبالتالي اقتصر التعليم على الأمور الشفوية دون الكتابية مثل: تمارين المحادثة، دروس في القراءة، وصف للصور، تعليم مبادئ حول فرنسا كالمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية ومنه تبرير احتلال من خلال العمل الإنساني الذي تقوم به فرنسا في الجزائر، ضف إلى فتح مدارس لتعليم الجزائريين إذ لم يكن يهدف من تعليمهم رفع مستواهم الثقافي أو حبا فيهم، بل إعطائهم تعليما فرنسيا بسيطا في حدود ضيقة ليجعلهم أسهل انقيادا لسياسته الادماجية.

• المدرسة العربية الفرنسية:

تأسست بموجب مرسوم سنة 1850م والغرض منها هو تقريب الجزائريين من الأوربيين وكسب ولائهم قصد تحضيرهم للإدماج، وقد قال أحد الفرنسيين موضحا غرض هذا النوع من المدارس في سنة 1861م " إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية والفرنسية هو القضاء على المدارس العربية".

• المدارس الإسلامية الحكومية:

أنشأت بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850م في تلمسان والجزائر العاصمة وقسنطينة التي هدفت إلى تكوين وتدريب موظفين تحتاجهم الإدارة الفرنسية كالمفتي والترجمان ومعلمي اللغة العربية ومحاولة جعلهم يلعبون دور الوسيط بينهما وبين الأهالي، حيث أن خريجي هذه المدارس سيجعلون أكبر عدد ممكن من التلاميذ، يرتادون إليها وقد أوصى جون مير سنة 1891م بالرجوع إلى هؤلاء المدرسين فبتوظيفهم تسيطر فرنسا على الأطفال الذين ظلوا بعدين عن نفوذها وإشرافها.

3-2 محاربة الدين الإسلامي:

لقد كان هدف الاستعمار منذ بداية القضاء الدين الإسلامي وهذا ما عبر عنه دوبرمون قائد الحملة عند دخول الجزائر في 5 جويلية 1830م بقوله: "لقد فتحت بهذا بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا" ونجد كذلك قول البشير الإبراهيمي عن الاستعمار الفرنسي: "استعمار صليبي النزعة فهو منذ أن دخل الجزائر عمل على محو الإسلام لأنه الدين السماوي الذي فيه من القوة ما يستطيع أن يسود في العالم".

عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد التمايز في أوساط الشعب الجزائري، ففي 1857م بادرت إلى ترسيم العرف القبائلي كمصدر للتشريع في القبائل الكبرى عوضا عن القرآن والسنة، وكتب إميل شارل فيري عام 1889م قائلاً: " يوجد في الجزائر عنصران متمايزان من حيث اللغة والدين وهما العنصر القبائلي والعنصر العربي ويجب علينا أن نبقي على هذا التمايز والانقسام " كما أنها عملت على تغيير أسماء المدن والقرى الجزائرية وأعطت لها أسماء أوربية مسيحية، ومن الوسائل التي استعملتها أيضا من أجل القضاء على الدين الإسلامي هي محاربة القضاء ومصادرة الأوقاف الإسلامية وكذلك تحطيم المؤسسات الدينية.

محاربة القضاء الإسلامي:

عمدت الإدارة الفرنسية على محاربة القضاء الإسلامي فسنّت قوانين وقرارات من أجل إحلالها محل قوانين الشريعة الإسلامية نذكر منها قرار 10 ابريل 1834م أعطي هذا القرار الحق للمتخاصمين استئناف احكامهم التي صدرت عن القاضي المسلم الاستئناف التي يتألف أعضائها من يهود وفرنسيين وقبل صدور هذا القرار كان الأمر اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامي.

وبموجب الامر الملكي الصادر بتاريخ 22جويلية 1834م أنشأت ثلاث محاكم في كل من الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وأيضا أنشأت محكمة تجارية وهذا الامر بدون التخلي عن المحاكم الإسلامية وأيضا تأسست المحكمة الملكية ذات الصلاحيات الواسعة في 28 فيفري 1841م وتتنظر المحاكم الفرنسية في القضايا الهامة، وبذلك أصبح دور القضاة المسلمون رمزيا تمثل في توثيق بعض العقود وإصدار فتاوى في المسائل الشرعية، والوالي يقوم بتعيين القضاة في ولايته. وفي 26جويلية 1841م صدر قانون نزع من القضاة المسلمين حق النظر في القضايا الملكية، أما في 1880م تم إلغاء 13 محكمة إسلامية وبقي في الجزائر كلها 61 محكمة صغيرة للنظر في بعض القضايا الشكلية كما تقرر رفض تحرير عقد أو فريضة باللغة العربية وتبعاً لهذه السياسة يتبين لنا كيف توصلت السلطات الاستعمارية إلى ان تنزع تدريجياً صلاحيات القضاء الإسلامي بدءاً بالقضاء المتعلق بالجرائم واحلال القضاء الفرنسي محله ثم تقليصه في مجالات المعاملات فقط وأخيراً تجريده من كل صلاحياته وحصره في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق. وفي 30أوت 1883م صدر قانون ألحقت بموجبه المحاكم في الجزائر كلها بوزارة العدل الفرنسية في باريس ، ونجد أيضاً مرسوم 1886م الذي نص على الاستمرار في تحديد اختصاصات القضاة في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث، وتشجيع الخصوم أكثر على التوجه إلى المحاكم الفرنسية وكذلك ألح على مواصلة تحديد المحاكمات بجمع مجموع في محكمة واحدة.

الاستلاء على الأوقاف الإسلامية:

استولت الإدارة الاستعمارية على الأوقاف الإسلامية واخضعتها لقوانين المعاملات العقارية الفرنسية وكان هذا من أجل نقطتين:

• تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المعمرين الاوربيين للاستقرار نهائيا في المستوطنة الجديدة الجزائر.

• خدمة العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال والسياسة الاستعمارية.

ونتيجة لهذا تمكن النازحون الأوربيون إلى الجزائر حديثا في الاستحواذ على بعض الأملاك والأراضي الموقوفة وقاموا بتحويلها إلى ملكيات خاصة بهم، وفي 1835م عمدت السلطات التصرف في ألفي وقف كان تابعا لمائتي شخص ومؤسسة وقامت أيضا بالاستلاء على 27مسجد و11زاوية ومصلى. ونذكر من القرارات والمراسيم التي جاءت في هذا الصدد:

قرار 24مارس 1843م:

ضمت بموجبه الأوقاف إلى أملاك الدولة واستولت السلطات الفرنسية على مئات المساجد والجوامع في مختلف أنحاء البلاد وحولتها إلى كنائس أو كاتدرائيات.

قرار 01 أكتوبر 1844م:

أخضعت الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وهو الذي مهد قرار 30أكتوبر 1858م الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي وهذا من أجل تسهيل على الأوربيين واليهود امتلاك الأملاك الموقوفة.

قانون 1873: بمقتضاه صفت الإدارة الاستعمارية الأوقاف نهائيا لمصالح الاستيطان الأوربي بالجزائر.

قانون 01أكتوبر 1944م: أحل الأوربيين شراء الأراضي الموقوفة وامتلاكها. وبهذا استطاعت الإدارة الاستعمارية السيطرة على الأوقاف لصالحها.

3-2-3 تحطيم المؤسسات الدينية:

تعرضت المؤسسات الدينية لمحاربة شديدة من طرف المستعمر الفرنسي لأنها في رأيه تمثل عائق أمام عملية القضاء أو طمس الهوية الجزائرية، فكثيرة هي تلك المؤسسات الدينية والتعليمية التي دمرها الفرنسيون أو حولها إلى كنائس أو بيعت كأملك للأوربيين للتصرف فيها، أو أعطيت للجيش الفرنسي، ففي 18ديسمبر 1837محول جامع كتشاوة بالعاصمة إلى كاتدرائية وهذا بأمر مندو روفيقو، وحول جامع بتشين إلى كنيسة سيدة النصر وقد تغير شكله الأصلي كثيرا، وفي 1870م حول مسجد علي باشا إلى اكليركية من طرف لافيغري. كما حاربت شيوخ وأئمة الزوايا وأغلقت الكتاتيب القرآنية وبحجة عدم وجود رخصة من طرف الإدارة

الفرنسية ويذكر فورنال (Fournels) قائلا: "لقد كان من واجب لإزالة الخطر على تواجدنا بالجزائر أن نحطم الزوايا والمؤسسات الدينية ونحرم مظهرها من جديد"

ومن أبرز الزوايا المتأثرة من الهدم أو البيع أو الحيازة نذكر زاوية سيدي الجودي التي بيعت لأحد الاوربيين وزاوية الشرفة وزاوية شختون حولتا إلى مستشفى عسكري، وعلى إثر هذه السياسة أصبح عدد المساجد والزوايا عام 1862م 48مسجدا ومصلى وزاوية بعدما كان عددهم لا يقل عن 176مسجدا ومصلى وزاوية عام 1830م، كما أن تعليم القرآن أصبح يخضع منذ 6 أكتوبر 1852م إلا رخصة لا تمنح بسهولة.

سياسة التنصير :

اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة التبشير واعتبرتها إحدى عوامل هدم لمقومات الشعب الجزائري، فالجزائريون حسب ما ورد في رسالة للمارشال بيجو (BUGEAUD) سنة 1833م "بأنهم لن يطيعوا فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا تحولوا إلى المسيحية"

ومن أجل تحقيق هذه السياسة تحالفت الإدارة الاستعمارية من رجال حركة التبشيرية تحالف تاما، ففي سنة 1835م استقرت بالجزائر العاصمة أخوات القديس يوسف، ومن بعدهم الراهبات الثالوثيات والجزيت وشرعن في عملهن التبشيري إلى غاية سنة 1838م. كما قامت بإصدار مرسوم في 25 أوت 1838م يقضي بإنشاء أسقفية الجزائر الكاثوليكية التي بلغ عدد رهبانها في مدة 10 سنوات 81 راهبا، وكان أول أسقف فرنسي يتولى الأسقفية بالجزائر هو الذي قام بتحويل جامع كتشاوة إلى كاتدرائية الجزائر وقام بإطلاق عليها اسم الكنيسة سان فيليب وجاء بعده لوي بافيه سنة 1848م حتى 1866م هو الذي قام ببناء كنيسة السيدة الافريقية بمكان عال يشرف على البحر بالعاصمة وخلفه بعد ذلك لا فيجيري الذي يعتبر رائد التبشير المسيحي بالجزائر بعد تحديده لمهمة القضاء على العقيدة الإسلامية بالجزائر ويعتبر شخصية دينية متميز عملت على تقوية نفوذ التواجد المسيحي توازنا مع النفوذ العسكري والسياسي الفرنسي بالجزائر ويعتبره بعض المؤرخين المسيحيين في ق 19 لكونه أرسى دعائم إستراتيجية دينية مسيحية للتبشير بكامل القارة الافريقية انطلاقا من الجزائر وهذا بمساعدة الجمعيات الدينية التبشيرية، وصل إلى الجزائر يوم 16 ماي 1867م ومن الدوافع التي جعلته يقبل القدوم إلى الجزائر هو أنه يعد نفسه رسولا للمسيحية على أرض افريقيا والجزائر قبل أن يفتكها الإسلام وفي رسالة وجهها لزملائه في أسقف نانسي يشرح فيها دوافع قبوله المهمة في الجزائر قائلا: "مهمتنا هي ادماج هؤلاء الجزائريين في أوطاننا بجلبهم إلى حضارتنا التي كانت سلف حضارة ابائهم أقصد بذلك حضارة الشعوب البربرية".

وتمثلت إستراتيجية لا فيجيري في مباشرة نشاطه التبشيري بالجزائر في:

- جعل الجزائر مهد الأمة المسيحية، أي فرنسا أخرى جديدة

- نشر تعاليم المسيحية وأتوار الحضارة بها، يكون فيها الانجيل المنبع والقانون
- ربط إفريقيا الشمالية بإفريقيا الوسطى ودمج شعوبها في حياة المسيحيين.

ونجد هيقول في هذا الصدد "علينا أن نجعل من الجزائر مهذا للدولة المسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا" وقولاً أيضاً "إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس فأول ما يجب عملهم معهم هو الحيلولة بينهم وبين القرآن، ينبغي علينا أن نهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا وهي تعاليم الانجيل"، فقد استهدف لافي جري إدماج الجزائر بينفيا الشخصية الفرنسية وهذا كان عن طريق التمسح والفرنسة. استغل أزمة المجاعة في 1860م ومرسوم 1863م الذي أفقر الناس جراء جرد أراضيهم منهم وقام بجمع 1,753 يتيم يتراوح أعمارهم بين 8 و 10 سنوات توفي منهم 800 طفل من جراء الوباء وصرف ذلك 800,000 فرنك في سنة 1868م ولم يشكل ذلك صعوبة، وقام بإسكان هؤلاء اليتامى في المستوطنات العربية وعند مطالبة أقارب هؤلاء الأطفال باسترجاعهم رد عليهم قائلاً: "إنهما بنائي، أنقذتهم من الهلاك معنا لإسلام".

وبقيتا القريتين سان سيبريان وسانت مونيكا أم القديس أغستين قام ببنائهما لافي جري بالشلف خصيصاً لهؤلاء اليتامى، وقال في هذا الصدد: "ستكون في كل قرية عائلات مسيحية عن طريق تزويج اليتامى باليتيمات" وأعلن لافي جري مخاطباً رجال الدين: "يجب أن نجعل من الأرض الجزائرية، مهذا للأمة الفرنسية المسيحية وينبغي أن ننشر حولنا الأضواء الحقيقية للحضارة المستوحاة من الإنجيل".

كما أسس لافي جري فرقة الآباء البيض وأخوات البيض وهذا بعد نكبة المجاعة سنة 1869م وأطلق عليها هذا الاسم نسبة للباس الأبيض الذي لبسه مبشورها ومبشراتها فهو يشابه اللباس العربي الجزائري، وكان أول من تطوع في هذه الفرقة الجديدة ثلاث رجال دين من المدرسة (الكليركية) بالقبة.

كما اهتم بالمرأة الجزائرية لأنه أدرك مقامها فوجه اهتمامه إلى سبيل التأثير عليها فالمرأة هي محور الحياة الاجتماعية والوصول إلى الأسرة كلها وحمل أخوات البيض مسؤولية التبشير في الوسط النسائي فكان يقول باستمرار: "عند المسلمين لا توجد سوى المرأة التي يمكن أن تجابه المرأة وتوصل إليها تعاليم المسيحية وأنوارها الحضارية"، لقد أنشأ أخوات البيض ورش لجلب النساء والتغلغل داخل المجتمع الصحراوي، باسم الأعمال الخيرية وهذا بدعوى المسيحية وربط السكان بالثقافة الفرنسية.

كما انه ركز على منطقة القبائل باعتبارها ذات كثافة سكانية وهي منطقة معزولة بعيدة عن المدن الجزائرية (الأوربية) وإن سكانها أكثر قابلية للاندماج، كما أنهم اعتبروا أن شعب المنطقة شعب ينحدر من الرومان وحتى من الوندال ولهذا فإن بعض الأوربيين لم يقطعوا الأمل في أن يعيدوا إليهم إيمانهم المسيحي.

واعد لافيجري برنامجا خاصا بالمنطقة فاعتمد أباء البيض على وسيلة الأعمال الخيرية فخطبهم قائلا: "ساعدوا الفقراء وعالجوا جراحهم وداووا مرضاهم، إنكم بذلك تسرفون عقيدتهم وتخدمون المسيحية" كما اعتمدت وسيلة التعليم لجلب الأطفال ولما أعرض سكان المنطقة اعتمدوا وسيلة التعليم الحرفي ونفس الوسيلة استعملتها الاخوات البيض اتجاه اليتيمات ورغم هذه المغريات إلا أن هذه السياسة فشلت ورد الجزائريين عليهم " لا نريده ولا نرضي بغير الإسلام دينا".

- سياسة التجنيس :

عمل الاستعمار على إيجاد سياسة جديدة تدخل في إطار سعيه إلى تحقيق مشروع الاندماج هذه السياسة التي تفتح باب المواطنة الفرنسية أمام الجزائريين وهو ما يصطلح عليه بالتجنيس، ومن هذا المنطلق سنطلق الضوء على أهم قانون تجنيسي ظهر قبل الحرب العالمية الأولى كمشاهدة لطمس المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية.

1 قانون السيناتوس كونسيلت 1865م:

قامت المحكمة العليا لمدينة الجزائر بإصدار أمر في 20 جوان 1836 يقضي بأن الأهالي المسلمين واليهود في الجزائر يعتبرون رعايا فرنسيين بما أنهم يعلنون الولاء للملك فرنسا وفي سنة 1862م أصدر مجلس قرار جاء فيه أنه بانه بالرغم من كون الأهالي فرنسي إلا أنه ليس مواطنا لان الأحوال المدنية والاجتماعية تسير على أساس فرنسي وتعترف فرنسا للأهالي بهويتهم من العادات والتقاليد والدين الإسلامي الذي يتعارض والمواطنة الفرنسية. ثم في سنة 1865م جاء مرسوم الإمبراطوري الجديد ليفتح باب إدماج الجزائريين كعنصر بشري، في إطار مشروع الامبراطور لنابليون الثالث الذي قام بزيارة إلى الجزائر دامت من 3 ماي إلى 07 جوان 1865م، وبعد عودته قام بتحرير رسالة لخص فيها سياسة الجديدة.

في 20 جوان 1865م بعثها إلى حاكم الجزائر ومما ذكر فيها باختصار:

■ أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية، لا يمكن القضاء على 3 ملايين منهم أو برميهم في الصحراء.

■ يسمح للجزائريين بالدخول في الوظيفة العمومي بالجزائر والوظائف العسكرية في فرنسا

■ اقتراح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا لقوانين والتشريعات الفرنسية السابقة التي اعتبرت الجزائر أرض فرنسية السابقة التي اعتبرت الجزائر أرض فرنسية منذ عام 1848 مع احتفاظهم بالشخصية الإسلامية.

وهو فعلا ما نصت عليه المادة الأولى من قرار السيناتوس كونسيلت الصادر في 14 جويلية 1865م أن الأهالي المسلم فرنسي وبمعنى آخر رعية فرنسية مع استمرار خضوعه للشريعة الإسلامية، ولكن ليست له أية حقوق في المواطنة الفرنسية، فلا يتمتع بالحقوق المدنية كحرية الاجتماع وصحافة التعبير، ولا بالحقوق السياسية كالانتخابات والترشح لان المواطنة سواء أكان مثقفا او جاهلا أو غنيا أو فقيرا، ولكن يمكنه أن

يصبح مواطنا فرنسيا إذا ما تخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية ووضعه كمسلم وطلب الحصول على جنسية فرنسية وفي حالته الجيدة هذه يصبح خاضعا للقانون الفرنسي خاصة في احكام الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث.

ولقد حددت المادة الرابعة من قانون شروط التمتع والحصول على المواطنة الفرنسية منها أن يبلغ الأهلي طالب الجنسية 21 سنة، وتقديم طلب الحصول على الجنسية مع موافقة مجلس الدولة. وإن مجلس هذا القانون قد ميز بين نوعين من الجزائريين، الرعايا وهم الذين حافظوا على حالتهم الشخصية كمسلمين وبقوا يعيشون بالقانون الإسلامي فلم يكن لهم أية حقوق مدنية وسياسة والمواطنون الذين تخلو عن حالتهم الشخصية ورضوا بالدخول تحت احكام القانون الفرنسي والذين أكسبهم التجنس حظوظ ومكاسب الاوربيين، فقد كانوا يفتقدون لأبسط الحقوق منها حق التعليم، ولعل ما يؤكد ذلك هو أن الإدارة كانت تتفر من منح صفة المواطنة للعناصر المتعلمة لأنها تعلم وترك أنهم لن يخضعوا لها بعدئذ، ونظرا كذلك لشروط التخلي عن الحالة كمسلمين المربوط بالحصول على الجنسية الفرنسية، رفض الجزائريون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين لأنهم رأوا في تخليهم عن قانون أحوالهم الشخصي إنكار للشريعة السماوية وبمعنى آخر الانسلاخ عن ثقافته وتراثه الحضاري وماضيه، وبالتالي عن كل مقوماته الشخصية التاريخية.

منه فإن عدد المتجنسين يؤكد لنا قلة استجابة الأهالي للقانون فقدقرر عدد المتجنسين بالجنسية الفرنسية من الأهالي ما بين 1865 و1874 سوي 458 أهلي، بينما يقدم اجرون في إحصائية له في سنة 1876 عدد المتجنسين 371 أهلي مسلم متجنس من أصل 2462,936 أهلي، ومع نهاية القرن بلغ عدد المتجنسين حوالي 1131 أهلي مسلم وذلك من أجل الاستعادة من الترقية والفوائد المادية.

المبحث الثاني: ردود الفعل الوطنية إزاء سياسات فرنسا : 1830 - 1870 :

إنالاحتلال الفرنسي بني سياسته على أبعاد شملت الأرض والانسان معا، وشملت عناصر الهوية والشخصية الوطنية وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ وعلى الرغم من هذه السياسة التي انتهجتها فرنسا لقتل روح المقاومة لدى الشعب الجزائري إلا أنه ظل صامدا، وظل موقفه من الوجود الاستعماري متميزا بالمقاومة صلبة، وحاول التصدي لهذه السياسة، فعبر عن رفضه لها بردود فعل مختلفة.

1-ردود الفعل الوطنية حول الحاق الجزائر بفرنسا:

لقد أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عدم رضاها عن قوانين الاستعمار بقولها: "إننا لا نرضى بهذه القوانين لأنها مفروضة علينا فرضا في أمر يتعلق بنا وحدنا وهو ديننا ولغتنا، ولا نختارها لأنها باطل، والباطل لا يحترم ولا نقرها لأنها حرب على ديننا ولغتنا... وإننا لا نرضى إلا بالحرية الصريحة. فإن لم تكن فالموتة المريحة" على حد قول البشيريالإبراهيمي، ويضيف أن " لو أن البحر أبيض جف

والتأمت حفته ، حتى أصبحت الجزائر ريبضا من ارباض مرسيليا لما كان لهذه الكلمة (أي الجزائر فرنسية) موضع في العقل ما دامت تلك الفوارق قائمة، ولو أن الجزائريين كفروا بالواحد، وآمنوا بالثلاث، لما كان لهذه الكلمة موقعا في النفس ما دامت سنة الله في ملكه جارية... إن الجزائر ليست فرنسية، ولا تكون فرنسية ولن تكون فرنسية ، كلمات قالها أولنا ويقولها آخرنا ومات عليها سلفنا وسيلقى الله عليها خلفنا".

1 المقاومة الثقافية الوطنية:

الدفاع عن التعليم العربي:

لقد اعتبر معظم الباحثين والساسة الفرنسيين التعليم أحسن وسيلة لتذويب المجتمع الأهلي والقضاء على المقاومة والرفض الآخر ومن أجل تحقيق هذه الأمنية جهزوا لذلك كل الوسائل والطاقت البشرية والمادية ولكن العقبة التي وقفت أمامهم وواجهت سياستهم هي عقبة رفض الجزائريين لأخذ العلم من الفرنسيين في مدارسهم وهذا الرفض نبع من فتاوى وأراء علماء الشيوخ الطرق لأنهم كانوا يتحكمون في الرأي العام الجزائري. وكى نضرب مثلا على مواجهة شيوخ الزوايا ببلاد زواوة للسياسة التعليمية بالمنطقة حيث احتجوا على ذلك إلا أن الإدارة الفرنسية قامت بعدة إجراءات لتقوية وإنجاح السياسة التعليمية الفرنسية بالمنطقة فأرغمت شيوخ زوايا المنطقة على اصطحاب تلامذتهم إلى المدرسة الحكومية وألا تسحب منهم رخصة تعليم القرآن الكريم كما رفضوا شيوخ الطرق التعليم الإسلامي الذي اوجدته الحكومة الفرنسية لحجتها الإدارية وهي تخريج رجال الوظيف الديني ورجال القضاء الخاص بالمسلمين فهم يرون في هذا مظهرا من مظاهر التدخل الحكومي الفرنسي فهم يرون في هذا مظهرا من مظاهر التدخل الحكومي الفرنسي في شؤون الدين الإسلامي كما أظهر الجزائريون بعض التحفظات في إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية وهو نوع من المقاومة السلبية وهذا بعدما توضح لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم وكان موقفهم يشهد اشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية ضد التعليم العربي الإسلامي واللغة العربية. كان يرون الجزائريون في محاولة تثقيفهم نوعا من المؤامرة تهدف إلى القضاء على دينهم، والجزائريين رفضوا التعليم ليس لأنه عامل تثقيفي وإنما لأنه عامل سياسي الهدف منه تحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين.

إن بعض الجزائريين ترددوا في إرسال أبنائهم على المدرسة الفرنسية... البعض كان لا يزال يحمل بعض الجروح الحية بعد ثورة 1871م وما أعقبها من تعسف استعماري لم يبدي أي حماس وإقبال للتعليم الذي يشرف عليه من حاربه سابقا(فرنسا) فالتعليم الفرنسي في نظرهم جزء من رفضهم للنظام الفرنسي ككل.

الدفاع عن اللغة العربية:

لقد كانت أولى توصيات الحكومة الفرنسية بباريس مقدمة للجيش سنة 1830م "... علموا لغتنا وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا فقد حكمناها حقيقة..." فانالصحافة الوطنية دافعت عن اللغة العربية، فنجد جريدة منار عن اللغة العربية وفي مقال لها بعنوان (الاستعمار في حربه للعربية) قالت فيه "... وقد كانت الأمة الجزائرية اول أمة وقعت تحت حكم الاستعمار الفرنسي وهي من اشد الأمم العربية محافظة على عروبتها وإسلامها، فظل الكفاح شديدا بين أمة لا تريد بعروبتها... وتوالت هجمات الاستعمار عن اللغة العربية والدين الإسلامي محاولا طمس معالمها ومحو أثارها كي يتسنى له تحقيق الادمج... ونجد جريدة واد ميزاب في المقدمة ودعت للتمسك بها بقوله "... من الأمور التي يتحتم على كل أمة أن تراعيها وتتمسك بها بقدر الجهد والطاقة، الاحتفاظ بلغتنا وتصويرها بحسن منيع يمنع عنها كل ما يكدر وينفس حالها..."

كما نشرت مجلة الشهاب مقالات لتحسيس الجزائريين بخطورة السياسة الفرنسية نذكر مقال الأستاذ احمد توفيق المدني بعنوان (بين الموت والحياة) يذكر فيه "إن الخطر المحدق بنا والهوة السحيقة فاتحة فاها لابتلاعنا وإنه لخطر الاضمحلال وإنها لهوة الموت والفناء... الإسلام في الجزائر سائر في طريق الموت... العربية في الجزائر سائر نحو الاضمحلال... فيا شعب الجزائر عربيتك ودينك في حالة تلاشي وضمحلل وناشئتك في جهل وإهمال وإن مستقبلك بصفته أمة إسلامية عربية بين يديك".

ودعى عبد الحميد بن باديس الجزائريين لاحترام لغتهم في جريدة الشهاب بقوله: "إن الامة التي لا تحترم مقوماتها من جنسها، ولغتها، ودينها وتاريخها لا تعد أمة بين الأمم، ولا ينظر إليها إلا بعين الاحتقار مع القضاء عليها في ميدان الحياة بالتقهقر والانحدار" و" انه لا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الاعز والمستقبل السعيد إلا الحبل المتين: اللغة العربية، لغة الدين، لغة الجنس، لغة قومية، لغة الوطنية المغروسة" ونشرت صحيفة الأمة لأبي اليقظان مقالات عديدة مدافعة عن اللغة العربية أكدت أهميتها واعتبارها لغة القرآن ومقوم الشخصية الوطنية داعية الشباب لتعلمها قائلة "... اخط خطوات شاسعة بعربيتك، وعروبتك نحو الأمام لتتبوا أمتك ذروة العز والكمال" كما نجد الشيخ البشير الإبراهيمي يشير في مقال له في جريدة البصائر التي كان شعارها (العروبة والإسلام) "إن العربية والإسلام شيئان.

المصادر والمراجع المعتمدة:

1. ابن العقون ابن إبراهيم (عبد الرحمان)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1 (1920-1936)، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب والنشر، الجزائر، 1984.

2. ابن العقون ابن إبراهيم (عبد الرحمان)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 2 (1936-1945)، ج 2 ط 2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.
3. ابن باديس (عبد الحميد)، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، إعداد عمار طالبي، م 1، ج 4، دار اليقظة العربية، دمشق، 1968.
4. ابن باديس (عبد الحميد)، "فتوى جمعية العلماء المسلمين في التجنيس"، البصائر، العدد 2، 12 ذي القعدة 1356هـ / 14 يناير 1938.
5. الأشرف (مصطفى)، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، م. و.ك، الجزائر، 1983.
6. أندري (جوليان شارل)، تاريخ الجزائر المعاصر (الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871)، م 1، د ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
7. روبير (اجرون شارل)، الجزائريين المسلمون وفرنسا، (1871-1919)، ج 2، دار الرائد، الجزائر، 2007.
8. روبير (اجرون شارل)، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، م 2، د ط، شركة دار الامة، الجزائر، 2013.
9. العقبى (الطيب)، "مطالب الأمة الجزائرية"، جريدة البصائر، ع 30، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1936/07/21.
10. فرحات (عباس)، الجزائر من مستعمرة إلى إقليم، ترجمة: احمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
11. فرحات (عباس)، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
12. قداش (محفوظ)، الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، ترجمة: أحمد بن البار، ج 1، ط 1، دار الأمة، الجزائر 2011.
13. قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: أحمد بن بار، 1939-1951، ج 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.
14. قنانش (محمد)، قداش (محفوظ)، نجم شمال افريقيا، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1926-1937)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
15. المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح في الجزائر (1925-1954)، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
16. المدني (أحمد توفيق)، هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت.
17. مهساس (احمد)، الحقائق الثورية في الجزائر، (1914-1954)، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
18. مهساس (احمد)، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.